مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد السابع والعشرون - المجلد الخامس عشر - التاريخ - تموز 2026م
doi.org/10.52866/esj.2026.15.27.01

أثر الإنتاج الزراعي على الاقتصاد العراقي 1920 - 1926م

م.د. سالم إسماعيل مصطفى عبد الرزاق
جامعة الأنبار / كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ
Ed.Salim_ismaee@uoanbar.edu.iq

المقدمة

يمثل القطاع الزراعي عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تاريخ العراق الحديث، لا سيما خلال الفترات الانتقالية الحرجة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من التحولات السياسية الهيكلية التي شهدتها البلاد بانتقالها من مرحلة الاحتلال العسكري المباشر إلى عهد الانتداب البريطاني، ثم قيام الحكم الوطني وتأسيس المملكة العراقية عام 1921م، إلا أن المؤشرات الاقتصادية بقيت تعاني من إرث ثقيل من الفوضى والتخلف، والارتباك الناجم عن تقاطع المصالح بين سلطات الانتداب، والقوى الإقطاعية النافذة، والسياسات الحكومية الناشئة.

أهمية البحث وسبب اختيار الموضوع : تكمن أهمية البحث في كشفه عن طبيعة العلاقات الإنتاجية والسياسات الإروائية التي شكلت بنية الريف العراقي، وجاء سبب اختيار هذا الموضوع للوقوف على الجذور التاريخية لتخلف القطاع الزراعي، وتحليل أبعاد الصراع الخفي والعلني بين أقطاب النفوذ (الانتداب والإقطاع)، والذي ألقى بظلاله الواحدة على واقع الفلاح العراقي الذي رزح تحت وطأة الديون، والأمية، وسوء الإدارة المالية، وتهميش حقوقه الأساسية.

النطاق الزمني والمكاني للبحث :

النطاق المكاني: يغطي البحث النطاق الجغرافي للدولة العراقية، مع التركيز على مناطق الإنتاج الزراعي الرئيسية المتنوعة؛ (أعلى العراق كالموصل في إنتاج الحنطة والشعير)، و(أوسط العراق كالحلة وبغداد والدليم وديالى في زراعة القطن والمزارع التجريبية)، و(واسفل كالعمارة والمنتفك والديوانية في زراعة الرز، ومنطقة شط العرب لإنتاج التمور).

النطاق الزمني: يتمحور البحث حول عهد الانتداب البريطاني والسنوات الأولى من عمر الدولة العراقية الملكية، وتحديداً منذ تأسيس الدولة عام 1921م، مروراً بالتطورات التشريعية والاقتصادية في منتصف العشرينيات، وحتى منتصف العشرينيات من القرن العشرين .

منهجية البحث : اعتمد البحث في معالجته للمادة التاريخية على المنهج التاريخي التحليلي، تسانده أدوات المنهج الاقتصادي-الاجتماعي. ولم يقتصر البحث على السرد الوصفي للأحداث، بل عمد إلى تفكيك الأرقام والإحصاءات الرسمية، ومقارنة أسعار الغلال وتخصيصات الميزانيات، فضلاً عن تحليل العلاقات التشابكية بين البنية الطبقية الريفية (شيوخ، سركال، فلاح) والقرار السياسي الإداري للمستشارين البريطانيين والوزراء العراقيين.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج الزراعي، الاقتصاد العراقي ، الانتداب البريطاني ، العلاقات الزراعية والإقطاع ، المحاصيل الزراعية .

Abstract :

Agricultural production constituted one of the principal pillars and the backbone of the Iraqi economy during the period 1920–1926, as the overwhelming majority of the population depended upon it for their livelihood. It also formed the foundation of state revenues and national income and served as Iraq's primary source of export earnings.

The agricultural sector faced numerous challenges stemming from the legacy of Ottoman rule prior to 1920, challenges that were further reinforced under the British Mandate and during the formative years of the modern Iraqi state. The Iraqi governments of the monarchical era were unable to implement substantial agrarian reforms, largely because large landowners and feudal elites constituted the dominant majority within the Iraqi Parliament.

As a result, their interests received priority, allowing feudal relations to dominate agricultural practices and land tenure arrangements. This situation contributed to a decline in agricultural productivity among peasants, adversely affecting farmers' incomes and the Iraqi economy by weakening export performance. The complexity of landholding structures further exacerbated agricultural stagnation, while epidemics, disputes, natural disasters, and wars continued to undermine agricultural development and, consequently, the national economy.

Britain exploited these crises to integrate Iraq more closely into the global capitalist economy. In doing so, it expanded the circle of beneficiaries among selected segments of Iraqi society through the granting of special privileges and concessions.

Keywords: Agricultural Production; Iraqi Economy; British Mandate; Agrarian Relations and Feudalism; Agricultural Crops.

المبحث الأول: العلاقات الزراعية:

على الرغم من دخول العراق مرحلة جديدة على الصعيد السياسي، تمثلت بانتهاء مرحلة الاحتلال العسكري المباشر، ودخول العراق تحت الانتداب البريطاني، ومن ثم قيام الحكم الوطني بتأسيس المملكة العراقية عام 1921م، إلَّا أنَّ مؤشرات الفوضى والارتباك بقيت ملقية بظلّها الثقيل على الاقتصاد العراقي بسبب عدم استقرار الوضع السياسي مما القى بضلاله على الجانب الاقتصادي.

فالتخلف والفقر كانا الظاهرتين الأكثر شيوعاً، أما موارد البلاد فكانت تحت رحمة الطبيعة؛ إذ انعدمت السيطرة عليها أو تكاد، فكانت الزراعة تُعاني من الكوارث الطبيعية، كالفيضانات التي اجتاحت العراق ربين عامي 1923 - 1926، والجفاف، وقلة الأمطار، وهجوم الجراد والحشرات، وعلى الرغم من أنَّ القطاع الزراعي كان يؤلف عَصَبَ الحياة الاقتصادية في العراق في تلك الحُقبة، على أساس احتساب تعداد المشتغلين بالزراعة، إلَّا أنَّ واقع استثمار الأرض الزراعية كان واطئاً بدرجة كبيرة؛ إذ كانت أكثر من ثلاثة أرباع الأراضي العائدة إلى الحكومة صحارى جرداء بسبب انشغال الحومة بالأزمات السياسية[1]، واغلبها غير محدد بخرائط أو رسوم، وكان الفلاح يعتمد على الوسائل التقليدية في الإنتاج[2]، وهذا عائد إلى طبيعة تنشئته ضمن مجتمع ريفي مغلق.

وكانت الحكومة من خلال وزارتها المتعاقبة في تنظيم العلاقات الزراعية بطيئة، فلم تعتنِ في وضع الحلول الناجحة للمشاكل القائمة، كمشكلة الأراضي، ولم تبادر إلى تحسين أوضاع الفلاحين، بل كانت تحاكي فئة على حساب أخرى، وقرَّبت الشيوخ، وجعلت منهم الممثلين الرسميين لمجموع أفراد العشيرة، مما أخلَّ بالحقوق وعرّض الإنتاج الزراعي للارتباك[3]، فلم ينل من التحديث سوى تجارب بسيطة ومحدودة في مجال زراعة القطن وبعض المحاصيل الأخرى[4]، فيما كان النقص في الخبرات الفنية الزراعية واضحاً، وكانت محاولات الحكومة في إعداد الكوادر المدربة غير جيدة[5].

وفي ضوء ما تقدّم، وقع العبء الأكبر على الفلاح؛ حيث كان مستوى إنتاجه منخفضاً، وترتّب على ذلك انخفاض الدخل بدرجة شديدة، مما أثر على طريقة عيشه ووسمها بالفقر والعوز.

وإذا حاول الكتاب الغربيون رفع العبء عن

(1) كان مجموع المشتغلين في الزراعة (1,755,000) فرداً، بلغ عدد القادرين منهم على الأعمال الزراعية بالفعل (438,750) فلاحاً، بالاعتماد على العامين 1937-1938م أساساً للاحتساب، د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1954، الورقتان 11،13، التقارير الزراعية؛ انظر أيضاً: الملفة 311/ 1413 و17، ص118، الملفة السابقة.

(2) التقرير البريطاني الخاص عن تقدم العراق الذي رفعته الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم عام 1930م، ترجمة ونشر جريدة الإخاء الوطني، العدد 48، 25 أيلول 1931م.

(3) جريدة صدى العهد، العدد 167، 1 مارس 1931م؛ جريدة العراق، العدد 469، 6 كانون الأول 1931م.

(4) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 4 و 5 و 7، موضوع الملفة: التقارير المالية والاقتصادية.

(5) أنشئت في العام 1931م مدرسة لإعداد كوادر فنية لاستصلاح الأراضي؛ حيث حصلت دائرة الري على (32) فنياً منها، خلال فترة سبع سنوات من عهد الانتداب، سيفلي منشار، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هشام التكريتي، بغداد، 1978م، ص 54.

كاهل بريطانيا وإظهارها بعدم المسؤولية عن الارتباك الذي وقعت فيه الدولة العراقية في تلك الحقبة على أساس أنّ الوزراء العراقيين أصبحوا مسؤولين دستورياً أمام مجلس الأمة بعد عام 1924م، وأنّ الموظفين البريطانيين لم يملكوا السلطة الكاملة على حَدِّ زعم كاثلين لانكي[1]، إلّا أنَّ هذا بعيد عن الواقع؛ فالمستشارون البريطانيون كانوا يملكون سلطات واسعة وتأثيرات متعددة على الحكومة، كذلك كان للمفتشين الإداريين البريطانيين دور كبير في ترسيخ ظاهرة تعدد الولاء، فالبعض من رؤساء القبائل كانت تحركاتهم لمصالحهم الشخصية، فكانوا تارة يضعون ثقتهم بالمفتشين الأجانب، وأخرى يضعونها في السلطة الإدارية الوطنية، مما خلق حالة من الإرباك الإداري[2]، وكان هنري دوبس المعتمد السامي البريطاني في العراق (أيار 1923م إلى حزيران 1924م) قد صرّح قائلاً: إنَّ الولاء الذي تسعى الحكومة البريطانية في تشجيعه، لم يكن لها بل هو للحكومة العراقية[3]، ولم يستبعد دوبس عن الحقيقة بشيء، فالحكومة والعلاقات والتنظيمات كلها كانت تحت إشراف بريطانيا.

وعززت بريطانيا علاقتها مع شيوخ القبائل ذوي الجاه والقوة، فأقطعتهم مساحات واسعة من الأراضي بعد انتزاعها من الشيوخ الذين وقفوا ضدّها، واستمرت تُحابي الفئات ذات النفوذ، لضمان الجهة الأكثر تأثيراً إلى جانبها، حتى أقدم الشيوخ وتجار المدن على تملك أملاكهم الزراعية على حساب الفلاحين وأبناء العشائر، فأضحت الأراضي الواسعة والجيّدة من نصيب الموالين لبريطانيا التي خططت لهيمنة المالكين الكبار على المجتمع الريفي، لضمان تنفيذ أهدافها.

ولقد برز هذا الشكل من العلاقات بصورة أكبر في مناطق إنتاج الشلب والنخيل[4] بحكم ارتباط هذين المحصولين بحركة السوق التجارية العالمية، لذا كانت الغلبة لبريطانيا والعلاقات الإقطاعية على حساب علاقات العشيرة العائلية، فظهرت تأثيرات العامل الاقتصادي بصورة أشد وأوسع، تدعمه الأهداف والمرامي السياسية لسلطات الانتداب.

إنَّ ظهور الإقطاع في العراق لم يكن وليد الاحتلال البريطاني، كما يذهب في ذلك التحقيق[5]، بل كان نتاجاً موضوعياً لجملة من العوامل التي سبق للبحث أنْ تعرّض لها، ولكن يبقى دور بريطانيا واضحاً في تقرير دور الإقطاع.

وتأسيساً على ذلك نتساءل: ألم يكن من المنطقي أنْ يكون الإنتاج الزراعي متطوراً بفصل المصالح البريطانية، التي تتركز أهدافها في أوسع الأرباح، وإنّ هذا التساؤل يقودنا إلى القول إنَّ الإنتاج الزراعي في العراق رزى تحت وضع مضطرب، أملته الظروف السياسية التي تمثلت بوجود سلطة أجنبية منتدبة

(1) كاثلين لانكي، تصنيع العراق، ترجمة: محمد حامد وخطاب صكار، مراجعة: محمد عزيز وعدنان ناصر، بغداد، 1963م، ص54.

(2) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1157، الورقتان و34، ص:101، 34، ص103، موضوع الملفة: التقارير الحكومية.

(3) د. ك. و، ملفة البلاط الملكي، الملفة 311/ 957، الملفة 311/ 957، و46، ص57، موضوع الملفة: دخول العراق عصبة الأمم.

(4) ابن الفرات، مأساة اللطيفية، بغداد، 1964م، ص39؛ انظر: كاظم المظفر، ثورة العراق التحررية عام 1920م، ج1، النجف، 1973م، ص34.

(5) كارتاكوس، ثورة العراق في 14 تموز، ترجمة: خيري حماد، المكتب العالمي للتأليف والترجمة، بيروت، (بلا تاريخ)، ص38.

كان أهمها امتصاص خيرات البلد، وفئة منتفعة تحرّكها مصالحها، فكان أَنْ نشأ صراع خفي ودّي بين هذين القطبين (الانتداب – الإقطاع)، وقع ضحيته الفلاح الذي يمثل عنصر الإنتاج الرئيس، فكان هذا أحد أهم العوامل في تخلف القطاع الزراعي.

وكانت جباية الضرائب أهم أركان هذا الصراع، حيث بلغ مجموع ما جُبيَ خلال الأعوام 1913م، 1933م، 1934م عن المحاصيل الزراعية حوالي 380.5 لك روبية[1]، إضافة إلى تعسّف الإدارة في طريقة استحصالها، وإذا كان الإداريون قد تساهلوا مع بعض رؤساء العشائر والمالكين الكبار في توصيل أجزاء منها، أو فوضوّهم جميعها بجعلهم المسؤولين المباشرين أمام الحكومة[2]، إلَّا أنَّ هذا لا يمنع من تنامي الشعور بالحيف إزاء الأموال الكبيرة التي تخرج من بين أيديهم لتذهب إلى الحكومة، ويتحمل الإقطاع وزرًا كبيرًا في ركود الفعاليات الإنتاجية وتخلفها، إذ وقع الشيوخ تحت وطأة هاجس الحصول على أوسع الأراضي وعمدوا إلى أنْ يكون العمل محصورًا بأفراد عشائرهم؛ لأنَّ الرابطة الاجتماعية بقيت بحكم علاقات القربى والتكوين الخاص بالمجتمع العشائري، كذلك حالة الإسراف في البذخ التي كانوا يعيشون فيها دون أي تقدير للظروف المحيطة بهم[3]، حتى بلغ الأمر بالبعض منهم إلى تخصيص رواتب سنوية لأقربائهم وأعوانهم وصلت آلاف الليرات[4]، يُضاف إلى كل هذا سوء الإدارة المالية لدى بعض الإقطاعيين وارتباك الحسابات، حتى إنَّهم يجهلون تمامًا مقادير الأموال التي يملكونها[5]، وهذا نابع من أمية أغلبهم، واعتمادهم على طائفة من الكُتّاب الملالي الذين أساءوا استخدام سلطاتهم واستطاعوا تنمية ثرواتهم بطرق غير مشروعة على حساب العمل المكلفين بأدائه[6].

لقد برزت الفوارق الاقتصادية بأجلى صورها في المجتمع الريفي؛ فالبَونُ كان شاسعًا بين ما يعيشه الإقطاعي من ترف وبذخ، وما يعانيه الفلاح من أوضاع مزرية، خلقت هوة عميقة بين الشيخ والفلاح، كان لها الأثر في إحباط الروح المعنوية لدى الفلاح، فانطفأت حماسته للإنتاج، حتى بات يمارس عملًا قسريًّا[7].

وزادت عليه وطأة الديون وشدتها، مما أدى إلى ظهور صدامات مباشرة لكنها محدودة بين الفلاحين وبعض الشيوخ، عبّر عنها أحمد فهمي بأنها (انفعالات نفسية)[8].

---

(1) التقرير المرفوع في سنة 1927م من الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم عن أحوال الإدارة في العراق لسنة 1927–1926م، ترجمة: جريدة العالم العربي في 1938/ 5/ 24م، ص113.

(2) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 5، القسم الثاني، ص183–182.

(3) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1349، و23، ص69، موضوع الملفة: ضريبة مقاطعات لواء العمارة.

(4) من بين هؤلاء سلمان المنشد الذي خصص راتبًا سنويًّا لأخته بلغ ألفي ليرة، ومجيد الخليفة خصص ألف ليرة سنويًّا لأحد أعوانه، د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1349، و3، ص9، الملفة نفسها.

(5) عادل إبراهيم يعقوبي، (تعريب وتلخيص): تاريخ الشرق الأوسط الاقتصادي، الموسوعة الصغيرة، تسلسل 56، بغداد 1980م، ص58.

(6) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1349، ص9، الملفة نفسها.

(7) طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، بغداد، 1958م، ص41.

(8) هاشم جواد، كيان العراق الاجتماعي، بغداد، 1946م، ص49.

وفي خضّم العلاقات القائمة بين الشيخ والفلاح برز دور (السركال)[1] بصورة أوسع، وازدادت أهميته للتغيير الذي طرأ في حياة الشيوخ نتيجة لتراكم الأموال لديهم، وتوجههم نحو المدن للإقامة فيها إتمامًا للمظاهر، وعلى هذا الأساس توسّعت أهمية السركال، وغدا دوره مؤثرًا في الإنتاج الزراعي[2].

لقد غرس عهد الانتداب بذور اعتماد (واجهات السلطة)[3]، على الفئات ذات النفوذ، فجعلت من قرارهم السياسي الإداري ترجمة لمصالح الإنجليز، وللملّاك الكبار بصفة خاصة، ونتيجة لهذا طَفَت على السطح علاقات زراعية متناقضة، فلم يأخذ نموها شكلًا واحدًا من حيث المستوى والأبعاد، إنما تأثر بصورة كبيرة بماهية العلاقة القائمة بين العشائر والإنجليز، ومن جانب آخر، فإنَّ العلاقات العشائرية لم تنتهِ، بل برزت في بعض المناطق وازدادت أهميتها بفضل قيامها للمواجهة ضد الحكومة التي وسّعت خطوط ملّاك المدن نكاية بالشيوخ الذين انضووا تحت لواء ثورة 1920م الوطنية التحررية[4].

ونتيجة لسيطرة الملّاك على عصب النشاط الإنتاجي (الأرض، والمضخات، والبذور، والمال) أضحت العلاقات الزراعية انعكاساً لما تُمليه مصلحة الملّاك، ومن بعدهم الملتزمون الثانويون[5]، واجهت الشيوخ والملاك الغائبين، رغم هيمنتهم الواضحة على العلاقات الإنتاجية للمجتمع العشائري، فالصراع كان واضحًا بين أصحاب الطابو وأصحاب حق التصرف، وكانت هذه المشكلة واسعة عجزت السلطات الإدارية عن حلّها في عهد الانتداب[6].

وكان ملتزمو مقاطعات العمارة يطالبون بإعفائهم من الديون التي ترتّبت عليهم للحكومة عن سنوات سابقة، حتى ارتفعت بعض الأصوات الإدارية مطالبة بإجراءات صارمة للحدّ من هذه الظاهرة ذات المساس بالسياسة المالية للدولة[7]، كما برزت ظاهرة الصراع بين ملاكي الطابو وبعض الملتزمين في الكوت، الذين عدّوا تنازلهم عن أي من المقاطعات إلى المالك، إخلالًا بمكانتهم أمام أفراد قبائلهم وتقويضًا لسلطاتهم الإدارية[8].

كانت أغلب الأراضي الزراعية تعود ملكيتها للدولة (أرض أميرية) منحتها الحكومة للمتفوضين، وهم الشيوخ والملّاك الغائبين، لكنهم تصرّفوا وكأنهم الملّاك الحقيقيون للأرض، وليس الدولة، حتى عمدوا إلى بيعها ورهنها في حالات كثيرة، وبدأوا باستحصال حصة الثلثين وترك الثلث للفلاح من الغلّة على اعتبار حساب حصة الملّاكية والحكومة، وقد تمّ تجريد بعض الشيوخ ورؤساء (السراكيل) في لواء الديوانية من الأراضي نتيجة

(1) السركال: هو المشرف على العاملين في زراعة الحقل الذي يمتلكة شيخ العشيرة.
(2) أحمد فهمي، تقرير حول العراق، بغداد، 1926م، ص112.
(3) المقصود بهم الوزراء والهيئات الإدارية والمحلية.
(4) إبراهيم كبة، الاقطاع في العراق، بين نوري السعيد، وخبراء العالم الحر، بغداد، 1957م، ص27.
(5) عمار أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق، 1914-1932م، بغداد، ص33.
(6) عبد الله الفياض، مشكلة الأراضي في لواء المنتفك، بغداد، 1956م، ص72.
(7) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة و311/ 1349، و4، ص19، موضوع الملفة ضريبة مقاطعات لواء العمارة.
(8) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة و311/ 1123، و3، ص9، موضوع الملفة الأراضي المتنازع عليها.

لسوء التصرف بحق التفويض الممنوح لهم[1].

لكنَّ الواقعَ يدلُّ على أنَّ بريطانيا لم تستطع الانفكاك من عقدتها إزاء مناطق الفرات الأوسط، فكانت إجراءاتها مباشرةً وقاسيةً مع شيوخ هذه المناطق[2]؛ هذه العقدة التي ظلت مخيِّمةً على السياسة البريطانية إزاء العراق بصورة عامة من خلال تأثير مستشاريها على الإجراءات الحكومية.

وإنَّ تقويمًا لأراضي اللزمة[3] كنظام زراعي منتشر في العراق بصورة واسعة، الذي تظهر فيه قوة نظام اللزمة عندما تكون العلاقات بين الشيخ وأفراد القبيلة القويةً، وتدعى باللزمة القبلية، ويوجد هذا النوع في الناصرية والديوانية والعمارة والكوت، أما عندما تكون العلاقات ضعيفةً بين الشيخ وأفراد القبيلة، حيث تبرز سطوة الشيخ وتنحصر الملكية فيه، ويكثر هذا النوع في الحلة وديالى والبصرة[4].

وتبقى حالة رئيسية في مسألة الأراضي والعلاقات الناشئة منها، تكمن في الفوضى القائمة في فرز الأراضي، والمنازعات القائمة بين أصحابها، الذين يملكون سندات الطابو بسبب تجاوزاتهم، فالحدود معلَّمة أو محدودة، فيها بين الأراضي المفوَّضة وغير المفوَّضة، ويعود هذا إلى أن دائرة الطابو لم تضع حدودًا للأراضي التي هي تحت حوزة الشيوخ[5].

ومن الطريف، يُذكر أنَّ الحكومة عاقدة العزم على تقليل مساحات المقاطعات الكبيرة التي يملكها بعض الشيوخ، إلَّا أنَّ العوارض الطبيعية وارتفاع الأرض وانخفاضها ووجود الجداول والسواقي، كانت تقف عقبةً في وجه تقسيم المقاطعات[6].

المبحث الثاني:
المشروعات الإروائية والزراعية الجديدة:

على الرغم من سعة مساحات الأراضي الصالحة للزراعة في العراق، إلَّا أنَّ استغلالاً جدّياً للموارد المتاحة لم يظهر بوضوح، حتى إنَّ البعض من الباحثين قدّر المساحة المستخدمة للأغراض الزراعية بنسبة لا تتجاوز الـ 50٪ خلال العامين 1921-1920م[7].

وعلى مدى سنوات الانتداب اللاحقة لم تتغير هذه الصورة كثيراً، فلقد بلغت مساحة الأراضي المستغلة التي تروى بواسطة مياه الأمطار حوالي 41 ألف كم2 خلال العام 1922م[8].

واجهت الإدارة الجديدة واقع الزراعة المتدني، وفي ضوء ذلك بدأت أعمالها بتخصيص المبالغ لخلق دفعة إلى أمام، وخصصت من ميزانية الأشغال العمومية في العام 1921م مبلغ لكّين روبية للمشاريع الزراعية الجديدة، فيما رصدت ثلاثة أرباع اللك روبية لمتابعة المشاريع الزراعية السابقة[9]، ولقد بدى من الواضح أنَّ تفاوتاً كبيراً كان يظهر في قيم التخصيصات المعدّة للمشاريع الزراعية، بين صعود وهبوط، فبينما كان مقدار الصرف على الري كان 23 لكّاً في السنة المالية 1925-1924م، هبط

(1) أحمد فهمي، المصدر السابق، ص110-109.
(2) أحمد فهمي، المصدر السابق، ص112-111.
(3) نفس المصدر، ص112.
(4) هاشم جواد، المصدر السابق، ص46.
(5) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1928، و113، الورقتان: 15، 16، الأراضي الأميرية.
(6) شاكر ناصر حيدر، أحكام الأراضي والأموال الغير المنقولة، بغداد، 1947م، ص263.
(7) Fahim. I. Qubin, The Aecon Struction of Large 1950 – 1957, London, 1958, p. 18.
(8) Hashim Jawad, The Social Struction of Iraq, New Publishers Iraq, 1945, p. 19.
(9) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1242، و3، ص6، تقرير وزير المالية في 1 تشرين الأول 1921م، موضوع الملفة التعيينات والتشكيلات.

إلى 15 لكّاً في السنة المالية التالية، فيما حصلت زيادة كبيرة لتخصيصات الزراعة في ميزانية العام 1927م، ولقد ظهر الاختلاف في وجهات النظر بين الوزراء ومستشاريهم البريطانيين حيث ترجيح مشروع على آخر، أو زيادة الإنفاق على ذلك المشروع دون الآخر[1].

وبذلك عانى القطاع الزراعي من الصراعات في الجهاز الإداري المسؤول عن توجيه السياسة الزراعية، وبعبارة أخرى الصراع بين الوزراء لتوطيد نفوذهم في كرسي الوزارة، والمستشارين الذين كانوا يعملون بوحي من الأهداف البريطانية، إذ كان البريطانيون يؤكدون على أنَّ التطور الزراعي والاقتصادي مرتبطان بالنقود التي تجبيها الحكومة على شكل ضرائب، وأنَّ أي إخلال في جبايتها سيؤدي بالتأكيد إلى الإخلال في توجهات الإدارة نحو الصرف على هذا القطاع أو ذاك[2].

ودلّت الدراسات على الإمكانات الجيدة لتربة العراق على إنتاج الحبوب، وخاصة الحنطة، إلّا أَنَّ التجارب البريطانية كانت على محاصيل متنوعة، وقد أكد المستشارون في تقاريرهم على الإمكانية الجيدة لزراعة القطن[3]، ووسّعوا نشاطهم التجريبي وبدأ خبراؤهم في تأسيس محطات تجارب زراعية بالأراضي القريبة من بغداد، فوقع الاختيار على منطقة الكرادة (ضاحية في بغداد)، والرستمية (تبعد عن بغداد حوالي 9 أميال، واستمرت التجارب بنشاط خلال الأعوام 1923-1922-1921م[4]، فكانت التجارب العلمية على مقدار ما ينتجه الآيكر (400م2) من الحنطة[5].

وركزت المزارع التجريبية على زراعة أنواع الفواكه والحمضيات والحبوب وبدرجة خاصة على القطن، وكانت تعمل على إدخال إضافة جديدة من هذه المحاصيل ودراسة إمكانية أو التوسع في زراعتها[6].

من الظواهر التي شهدها قطاع الزراعة في عهد الانتداب، بروز عدد من المزارع التجارية الكبيرة، التي تمتلكها شركات أجنبية ووطنية، فتأسست شركة مزارع الموصل المحدودة، التي اعتمدت في تكوين رأس مالها على أصحاب المال من أبناء العراق[7].

لكنّ الشركة لم يُكتب لها النجاح، فعمدت إلى تصفية أعمالها في العام 1925م، رغم اعتمادها على التقنيات الزراعية المتطورة[8]، بعدها تأسست شركة أولفر ساندیکت الزراعية على نهر ديالى، حيث استأجرت الأرض من شركة أصفر، وقد تخصصت هذه الشركة في زراعة القطن، لكنها واجهت مشاكل عدّة منها غرابة نظام الإنتاج على الفلاحين، وبغضهم نظام المزارع التجارية الكبيرة، خاصة فيما يتعلق بزراعة القطن الذي يُجنى في فصل الصيف القاسي، إضافة إلى كون هذا الحاصل يعود بالفائدة للملّاك ويمكن من خلاله غمط حق

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 956، و1، الورقتان 45 و46، موضوع الملفة دخول العراق عصبة الأمم.

(2) An Introduction to the past and present of the kingdom of Iraq by A committee of officials, 1946, p. 50.

(3) Roger Tomas, Report on Cotton experimental work in Mesopotamia, 1916 and 1919, Baghdad, 1929, p. 7.

(4) Paterson, Agriculture leaflet, No. 18, Agriculture statistic for general, Iraq, Baghdad, 1929, p. 7.

(5) Paterson, op. cit, p. I

(6) Administration Report Agriculture Directorate for the year 1919, Baghdad, 1920, p. 30.

(7) كاتلين لانكي، المصدر السابق، ص84-83.

(8) لونكرك، العراق الحديث، ص280.

الفلاح بسهولة[1].

ولم يقتصر الأمر عند حدود توظيف الرساميل الكبيرة في الزراعة، بل ظهرت ملكيات واسعة لشخصيات ذات صفة رسمية منها الملك فيصل الأول، الذي امتلك مقاطعات زراعية كبيرة قرب خانقين، وياسين الهاشمي الذي امتلك مزارع واسعة في سامراء والعزيزية، ودخوله كشريك مع بعض رؤساء العشائر مساهماً باستيراد المضخات واقتسامه الأرباح معهم، هذا بالإضافة إلى توجّه العديد من الشخصيات ذات المناصب المرموقة على أراضٍ واسعة، وكان يتم بلا مبالاة واضحة من الجهات الرسمية[2].

كان الأبرز من بين المزارع التجارية الكبيرة مشروع أصفر، الذي بدأت الخطوات الأولى في تأسيسه خلال وزارة عبد المحسن السعدون الأولى (20 تشرين الثاني 1922م-16 تشرين الأول 1923م)، لكن الخطوة لم تسفر عن شيء لاستقالة الوزارة، فأعاد المستثمرون الكرّة حين قدّموا طلبهم إلى وزارة جعفر العسكري الأولى (22 تشرين الثاني 2-1923 آب 1924م)، وقد طلب منهم تقديم الاعتماد المالي حيث حصلوا عليه من شركة نوردكس الإنجليزية، وبلغ رأسمال الشركة حوالي 25 مليون ليرة[3].

وكان المتقدمون بالطلب ممثلين للشركة الأهلية العامة، حيث قدّم كلاً من نجيب الأصفر (لبناني)، وحمدي الباجه جي، وثابت عبد النور طلبهم إلى الحكومة العراقية في 12 نيسان 1922م تدعمهم الشركات البريطانية التي أرادت من هؤلاء أنْ يكونوا واجهة فقط[4].

ودارت حول المشروع مداولات ومخاطبات رسمية، حتى صدرت موافقة مجلس الوزراء على قبول شروط التأمينات، على أن تسجل كشركة عراقية محدودة[5].

واتفقت الحكومة على تسليم أصحاب المشروع أرضاً مساحتها ستون ألف هكتار في حوض الفرات، يزرع في كل سنة عشرون ألف هكتار قطناً على أساس المناوبة الثلاثية، وكان الاتفاق في الري أن تُسقى بـ 700 قدم3/ ثانية، أما في ديالى فتسلِّم الحكومة خمسة عشر ألف هكتار يزرع كل سنة منها خمسة آلاف هكتار قطناً مع إعطاء ماء للإرواء في السنة الأولى 100 قدم3/ ثانية، وتتضاعف في السنة التالية حتى تصل 300 قدم3/ ثانية في السنة الثالثة[6].

وأقدمت شركة مزارع قطن ديالى المحدودة وهي إحدى الشركات المؤسسة بأسهم امتياز أصفر على طرح أسهمها في السوق العراقية، وشهدت إقبالاً على شرائها وقدّر رأس مالها بنصف مليون جنيه إنجليزي[7]، ولكن صعوبات اكتنفت موضوع شركة مزارع القطن في ديالى، طفت على السطح بصورة خاصة بعد وصول السير تلمز فورد رئيس شركة استون ايركشين المحدودة والسر دوكلاس

(1) نفس المصدر، ص281.

(2) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي دوره السياسي بين عامي 1936-1922م، بغداد، 1936م، ص63-62.

(3) جريدة العراق، العدد: 130، 21 تشرين الأول، 1924م.

(4) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتياز النفط في العراق، 1952-1925م، بيروت، 1980م، ص20-19.

(5) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1697، و21، ص58، موضوع الملفة تقارير الأراضي.

(6) جريدة العراق، العدد: 1324، 13 أيلول 1924م.

(7) جريدة العالم العربي، العدد: 376، 13 حزيران 1925م.

نيوتن أحد مدراء شركة زراعة القطن في ديالى في 27 أيلول 1925م، حيث عقدا مؤتمراً في دار الاعتماد في 29 أيلول 1925م حضره وزير المالية والأشغال والمواصلات ومستشار العدلية، وقد حدّد الصعوبات بثلاث نقاط هي: قلة المياه في نهر ديالى خلال موسم الصيف عام 1925م، ومرونة عبارات الاتفاقية، والتأخر الذي حصل من كلا الجانبين، الحكومة وأصحاب الامتيازات في تنفيذ ما التزما به، ويتضح من خلال المخاطبات الرسمية التي تبنّتها دار الاعتماد لغة التهديد والوعيد التي كان يستخدمها المعتمد السامي، فهو يربط بين فشل المشروع والخطر الذي يحيف بمستقبل العراق، فيما تأخذ لغة التهديد مباشرة أكبر في كتاب المعتمد السامي إلى الملك فيصل الأول، حيث يُشير إلى ارتباط امتياز أصفر بالنزاع العراقي مع تركيا بشأن الحدود.

ومن الواضح أن الضغوط البريطانية قد أدّت عملها، فأقرَّ مجلس الوزراء وكل الطلبات التي رفعها المعتمد السامي بالنسبة لشركة زراعة القطن في ديالى، واستغل أصحاب الامتياز البند الثاني من اتفاقية امتياز أصفر التي كانت تتيح لهم إمكانية بيع الامتياز إلى شركة بريطانية أو عراقية أو تحويله خلال سنة من توقيع الاتفاقية[1].

وما كانت تنقضي المدة المقررة حتى سارع أصحاب الامتياز إلى تحويله لصالح شركة الري الشرقية البريطانية التي قامت بتحويل الامتياز إلى شركة زراعة القطن في ديالى الإنجليزية في 16 حزيران 1925م، ونتيجة لانخفاض مناسيب المياه في نهر ديالى خلال صيف 1926م الذي يعزى بالأساس إلى الخطأ الفني الذي وقع فيه خبراء الري البريطانيون، حيث ظهرت استحالة تطبيق الامتياز عند البدء بتنفيذ المشروع[2].

وفي عام 1924م بدأت المشاكل بين العراق وإيران بسبب الرعايا الإيرانيين الذين استثنتهم الاتفاقية العدلية من التمتع بالامتيازات التي يتمتع بها رعايا الدول الأخرى في العراق[3]، وأنَّ الرعايا الذين كانوا يتمتعون بامتيازات في عهد الدولة العثمانية البالغ عددهم (200 نسمة) رفضت الحكومة العراقية الاعتراض الإيراني تحت ذريعة عدم تمتع العراقيين القاطنين في إيران بالامتيازات القضائية التي كانت تمنحها إيران للرعايا العثمانيين المقيمين فيها[4].

المبحث الثالث: كميات المحاصيل الزراعية وأثرها في تقوية الاقتصاد العراقي:

يُعدُّ الإنتاج الزراعي الأساس الذي يقوم عليه الدخل القومي في العراق خلال مرحلة الانتداب البريطاني، وعلى هذا برز نهج الإدارة واضحاً في الحماية المباشرة للإنتاج الزراعي، إذ يلاحظ في بدايته ارتفاع رسوم استيراد التبغ والتنباك، ولسنا في صدد البحث عن التبغ أو التنباك بصفة خاصة بقدر ما نحاول أن نستخدمه مؤشراً بأسلوب السلطات الاقتصادية، فغرض الحماية الأصلي كان مالياً[5]، التوسع النسبي الذي شهده القطاع الزراعي والسعي لإحياء المساحات الكبيرة وظهور

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1697، 36، ص85، كرّاس مطبوع تحت عنوان اتفاقية.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج1، ص178.

(3) رجاء حسين حسني الخطاب، العراق والصراع العثماني الفارسي، بغداد، جامعة بغداد، 2001م، ص16.

(4) المصدر نفسه، ص160.

(5) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة، 1949م، ص79-78.

المشاريع، إنَّما يُبرزُ مكانة الزراعة في الاقتصاد العراقي وكونها تتبوأ المكان الأهم في تجارة التصدير العراقية، وعلى الرغم من هذا، فإنَّها كانت في طورها الميداني المحدود، حتى إنَّ مدى الفائدة القصوى للصادرات الزراعية لم يكن يَسُدُّ عشر الواردات من البضائع الأجنبية[1].

واعتمد الإنتاج الزراعي على نظام الزراعة الخفيفة[2] (نير ونير)، وذلك لسعة المساحات وقلة السكان مع خضوع شبه تام للظروف الطبيعية من جفاف وجراد ورياح شرقية وفيضان، مما كان يؤثر بشكل كبير على كمية الإنتاج، ويدعو إلى استيراد بعض الحاصلات الزراعية، من هذا نخلُص القول بأنَّ الفعاليات الإنتاجية في قطاع الزراعة كانت تُعاني من التخلّف[3]، كما تمّ الإعداد للمقترحات الاقتصادية بخصوص القوات الباقية في العراق بعد إكمال أول انسحاب[4].

وخلال السنوات المبكرة من عهد الدولة العراقية الجديدة، بدأت تظهر آثار الارتباط بالسوق الرأسمالية بجلاء، فقد تأثر دخل الحكومة كثيراً بكساد التجارة وهبوط الأسعار، وعليه انخفضت الميزانية من سبعين مليون روبية في ميزانية 1921-1922م إلى خمسين مليون روبية في ميزانية 1922-1923م[5].

إنَّ هناك مؤشراً واضحاً تدلّنا عليه قيمة أسعار الغلّة عبر ثلاث فترات متعاقبة: ما قبل الحرب العالمية الأولى واثناءها، وما بعد الحرب، فقد كان طن الحنطة يُباع بسعر (50 روبية) قبل الحرب فوصل إلى سعر (700 روبية) خلال الحرب، ثم هبط سعرهُ خلال عام 1923م إلى حوالي (100 روبية)[6]، وعلى الرغم من التبدّلات الجذرية التي شهدها قطاع الزراعة، والذي تمثل بحلول سلطة وطنية لها كيانها وهيئاتها الرسمية محل قوة محتلة تعاني الضعف (الدولة العثمانية)، إلَّا أنَّ التحسّن في قيم الإنتاج كان هزيلاً، رغم ظهور بعض التغيرات في الري ووسائل النقل[7]، فغُلّتا الحنطة والشعير اللتان تحتلان مكانة هامة في قيمة الصادرات، كانتا تعانيان من الهبوط المستمر في أقيامها؛ لاعتمادهما على طريقة ري مكلفة تزيد نفقاتها عن طريقة الزراعة الديمية، وهما في أحسن الأحوال لا تصمدان أمام منافسة إنتاج كندا والأرجنتين وأستراليا والاتحاد السوفيتي، وقد كان التوجه نحو زراعة الغلات النقدية كالقطن والكتان واضحاً وهو الأمر الذي أُريد أن يكون أساساً لواردات الحكومة، مع الأخذ بالاعتبار إبقاء صفة الأهمية لمحصول الحنطة في مناطق العراق الأعلى لكونها أراضٍ ديمية، وعليه كانت السياسة الزراعية تقوم على تقسيم العراق إلى مناطق إنتاج زراعي وفقاً للخصائص الجغرافية الطبيعية[8] لتتمكن السلطات الزراعية من تحديد

(1) مير بصري، مباحث في الاقتصاد، ص153.

(2) الزراعة الخفيفة : هي نظام إنتاج زراعي يُعتمد فيه على مساحات شاسعة من الأراضي، مع استخدام أقل قدر ممكن من الأيدي العاملة، والمعدات، ورأس المال مقارنة بحجم المساحة المزروع.

(3) طه الهاشمي، (العميد)، جغرافية العراق الثانوية، بغداد، 1938م، ص211.

(4) رجاء حسين حسني الخطاب، مؤتمر القاهرة وتأثيره السياسي على تطور الوضع السياسي في العراق، بغداد، 2001م، ص305.

(5) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، ص 113.

(6) عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي، ص192.

(7) كمال محمد سعيد الخياط، القطاع الزراعي في العراق، ص203.

(8) سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي

نوع الحاصل وتكاليف إنتاجه ومردوده الاقتصادي، فقد شهدت زراعة الرز في مناطق الجنوب العراقي وبساتين التمر في منطقة شط العرب الإهمال وعدم المتابعة من قبل الهيئات الحكومية، بعد أن صار التركيز على منطقة العراق الأوسط الحلة والدليم (الأنبار) وبغداد، وبعقوبة، واعتبارها منطقة صالحة لزراعة القطن الذي عُقدت عليه الآمال في تحسين أوضاع الزراعة[1].

وتُعدُّ منطقة العراق الأعلى، المصدر الهام لإنتاج الحنطة والشعير، وكانت الأرض تُزرع شتاءً وتُترك بوراً في فصل الصيف معتمدة في إروائها على الأمطار، وكان مركز تجميع الحاصل يتم في الموصل ومنها يُنقل إلى البصرة لغرض تصديره.

وأبرز المشاكل التي كانت تواجه المنطقة خطر الجراد الذي يُهدد المحاصيل سنوياً والمشاكل المترتبة عن حقوق الرعي لقبائل شمر، وكان التراب المختلط بالحبوب المعدّة للتصدير يخلق مشاكل جمّةً؛ مما أضرَّ بتجارة الحبوب العراقية لعدم إقبال الأسواق العالمية عليها.

وانحصر نشاط دائرة الزراعة في زراعة القطن وتحسين وسائل إنتاجه في مناطق العراق الأوسط، وخلال فترة من العامين 1923-1921م، لم يخرج هذا النشاط عن طوره التجريبي، ولتوسيع نطاق إنتاج القطن مُنعت زراعة الرز على قناتي اليوسفية والصقلاوية، فيما كان الهدف يشمل منع زراعة الرز في منطقة ديالى أيضاً، ويبدو واضحاً جدّية العمل على إحلال محصول القطن وزراعته في المنطقة الوسطى، انطلاقاً من عدّة مبرّرات أهمها، الزيادة التي حصلت في عدد الملّاكين والسراكيل الذين يزرعون القطن، فقد ارتفع عددهم من (124) في العام 1922م إلى (390) في العام التالي، والأهم أنَّ محصول القطن التجاري موجّه للتصدير، وبهذا تكون فائدته مباشرة للسلطات أكثر من المحاصيل الأخرى[2].

وفي مناطق العراق الأسفل التي تتمثل بأراضي العمارة (ميسان)، والشامية كان الإنتاج الرئيس هو الرز الذي يعتمد على سعر السوق ووفرة المياه، وكانت حصة الفلاح ٪2 وقد تزيد إلى ٪30 في أحسن الأحوال، أما الحصة الكبرى فتكون من نصيب الشيخ والحكومة، ولانخفاض أسعار الرز، كانت معاناة الفلاح أشدّ لكونه يدفع حصّته في أغلب الأحوال إلى أصحاب القروض، وبهذا كان الإنتاج معيشياً بصفة عامة، والفائدة التي تجنيها الحكومة ضئيلة، حتى أنَّ المسؤولين كانوا يتحسّرون على ضياع الماء الذي عدّوا فائدته أوسع فيما لو استخدم في زراعة القطن في المناطق الوسطى[3]، فيما عُدّت منطقة شط العرب التي تقوم على إنتاج التمور المنطقة الأكثر ضمانة؛ لكونها تعتمد في إروائها على مياه المَدِّ، كما أن أسعار التمر قد ارتفعت عن مستوى أسعار ما قبل الحرب[4].

أما المناطق النهرية المجاورة لنهري دجلة والفرات في المنطقة الواقعة بين هيت وسامراء فإنها تنتج الحنطة والشعير معتمدة على الري بالمضخات، ونتيجة لتكاليف هذه الطريقة فقد تقلصت تقريباً لعدم الحصول على أرباح منها[5]، وعانى جرّاء الخطر من الكساد خلال العامين 1921-1920م

العراقي، النجف، 1973م، ص207-204.

(1) عماد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي، ص193.

(2) نفس المصدر، ص204.

(3) عماد الجواهري، المصدر السابق، ص207.

(4) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1921، و15، الأوراق 62، 63.

(5) طلعت الشيباني، المصدر السابق، ص82.

بسبب انخفاض الأسعار في مزارع المناطق النهرية مما خلق توجهاً جديداً تمثل بالإقبال على زراعة القطن[1].

وتتضح معالم السياسة الزراعية التي قامت في السنوات المبكرة من عهد الانتداب بتأكيدها على إنتاج المحاصيل النقدية، فالهدف القائم هو الحصول على أوسع الأرباح على أساس أنَّ الزراعة هي العمل المُربح الوحيد في العراق، مع إهمال واضح فيما يتعلق بالأوضاع الزراعية خاصة ما يتعلق بالكوارث الطبيعية أو معالجة أوضاع الفلاحين، فقد تناول مجلس الأعيان بحث مشكلة الجراد التي أتلفت حوالي سبعين إلى ثمانين قرية في منطقة الموصل الجنوبية، وزيادة آثار المشكلة في دهوك وعقرة وسنجار وزاخو، وتعرّضت المُتفك (الناصرية) والعمارة والكوت للبرد الشديد وقلّة المحصول وموت أعداد كبيرة من الماشية[2].

وتساءلت جريدة العالم العربي عن مئات الألكاك في ميزانية الحكومة وعجزها عن رصد مبلغ خمسة ألكاك لإنقاذ حياة المزروعات والأهالي[3]، إذ كانت الميزانية المصدقة لدائرة الزراعة 238,298 روبية للرواتب، و229,800 روبية للمخصصات والخدمات، فيما بلغت ميزانية دائرة الري 1,942,330 روبية للسنة المالية 1926-1927م، وقُرب بساتين النخيل قامت وبكلفة عالية جداً منشآت للجيش ومحطات الإشارة التلغرافية وإدارات الأفواج وبطاريات القوات الإنجليزية الهندية[4].

النتائج والخلاصة

1- كانت الزراعة المصدر الرئيسي للاقتصاد العراقي ومعيشة أغلب السكان، لكن الزراعة كانت مُهملةً، ولم يتم التركيز عليها إلا بعد فترات عدّة.

2- وفرت المحاصيل الزراعية مثل الحبوب والتمور جزءاً مهماً من إيرادات الدولة العراقية، وهذا ما عزّز الاقتصاد العراقي في الغالب.

3- التبادل التجاري الزراعي عمل على تقوية الاقتصاد العراقي من خلال التبادل خارجياً.

4- كذلك كانت سياسة الانتداب تعمل على إهمال الزراعة العراقية والاعتماد على الاستيراد الأجنبي.

5- تحسّنت أوضاع الفلاح والأرض خلال فترات، رغم سيطرة الإقطاع وكبار التجار وبعض الشخصيات المدنيّة على الزراعة، وبالتالي تحسّنت السوق المحلية والاقتصاد العراقي.

6- كان لابُدَّ للدولة أنْ توفّر المستلزمات الزراعية من خلال الأسمدة الجيدة ومواجهة الكوارث الطبيعية بحلول جيدة وكذلك توفير الآلات الزراعية التي تساعد الفلاح على تسهيل الزراعة وحصد الإنتاج وتخليص الفلاح والأرض من الإقطاعيين وبعض الشخصيات التي كانت تُهيمن عليهم، وكذلك توفير فرص عمل وتقليل الفوارق بين الريف والمدينة، وهذا ما سيعزز ويُحسّن الاقتصاد العراقي وتقوية الزراعة، وذلك له الأثر المهم في تقوية الاقتصاد العراقي في كل الفترات.

---

(1) أحمد فهمي، تقرير حول العراق، ص50.

(2) مجموعة مذكرات مجلس الأعيان للاجتماع غير العادي، الدورة الأولى، 1925م، الجلسة: 4، بغداد، بلا تاريخ، ص58-56.

(3) جريدة العالم العربي، العدد: 486، 21 تشرين الأول 1925م.

(4) رجاء حسين الخطاب، مؤتمر القاهرة، ص213-212.

7- حاولت الحكومة العراقية تطوير الواقع الزراعي والاقتصادي من خلال عقد اتفاقيات زراعية واقتصادية مع بعض الدول والشركات العالمية، وكذلك الاهتمام بالثروة الحيوانية، وتأسيس بعض المصانع والبحث عن ثروات أخرى.

المصادر

1- دار الكتب والوثائق العراقية، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم 311/ 1954، ص19-11، التقارير الزراعية.
2- التقرير البريطاني الخاص عن تقدم العراق الذي رفعته الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم عام 1930م، ترجمة ونشر جريدة الإخاء الوطني، العدد 48، 25 أيلول 1931م.
3- جريدة صدى العهد، العدد 167، 1 مارس 1931م؛ جريدة العراق، العدد 469، 6 كانون الأول 1931م.
4- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 4 و 5 و 7، موضوع الملفة: التقارير المالية والاقتصادية.
5- منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم التكريتي، بغداد، 1978م.
6- كاثلين لانكي، تصنيع العراق، ترجمة: محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مراجعة: محمد عزيز وعدنان ناصر القصير، بغداد، 1963م.
7- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقمها 311/ 1157، ص101، رقم 34، ص103، موضوع الملفة: تقارير عصبة الأمم.
8- ابن الفرات، مأساة اللطيفية، بغداد، 1964م، ص39.
9- كاظم المظفر، ثورة العراق التحررية عام 1920م، ج1، النجف، 1973م.
10- نكار اكتاكوس، ثورة العراق في 14 تموز، ترجمة: خيري حماد، بيروت، (بلا تاريخ).
11- التقرير المرفوع في العام 1927م من الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم عن أحوال الإدارة الزراعية والاقتصادية في العراق لسنة -1926 1927م، ترجمة: جريدة العالم العربي في 1927/ 5/ 24م، ص13.
12- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 5، القسم الثاني، بغداد، 1978م.
13- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1349، ص69، موضوع الملفة: ضريبة مقاطعات لواء العمارة.
14- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1349، ص9.
15- عادل إبراهيم يعقوبي، (تعريب وتلخيص): تاريخ الشرق الأوسط الاقتصادي، الموسوعة الصغيرة، تسلسل 56، بغداد 1980م، ص58.
16- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1349، ص10.
17- طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، بغداد، 1958م، ص41.
18- هاشم جواد، كيان العراق الاجتماعي، بغداد، 1946م، ص49.
19- أحمد فهمي، مطبوعات حكومية، تقرير حول العراق، بغداد، 1926م.
20- إبراهيم كبة، الاقطاع في العراق، بين نوري السعيد وخبراء العالم الحر، بغداد، 1957م.
21- عمار أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي

في العراق، 1932-1914م، بغداد.
22- عبد الله الفياض، مشكلة الأراضي في لواء المنتفك، بغداد، 1956م.
23- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1349، ص19.
24- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1349، ص20.
25- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1349، ص16-15.
26- شاكر ناصر حيدر، أحكام الأراضي والأموال غير المنقولة، بغداد، 1947م.
27 -Fahim. I. Qubin, The Aecon Struction of Large 1950 – 1957, London, 1958, p. 18.
28 -Hashim Jawad, The Social Struction of Iraq, New Publishers Iraq, 1945, p. 19.
29- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 1242، ص6-3، تقرير وزير المالية.
30- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/ 956.
31 -An Introduction to the past and present of the kingdom of Iraq by A committee of officials, 1946, p. 50.
32 -Roger Tomas, Report on Cotton experimental work in Mesopotamia, 1916 and 1919, Baghdad, 1927, p. 1-3.
33 -Paterson, Agriculture leaflet, No. 18, Agriculture statistic for general, Iraq, Baghdad, 1929, p. 7.
34 -Paterson, op. cit, p. 2.
35 -Administration Report Agriculture Directorate for the year 1919, Baghdad, 1920, p. 30.
36- سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي دوره السياسي بين عامي 1936-1922م، بغداد، 1936م.
37- جريدة العراق، العدد: 130، 21 تشرين الأول، 1922م.
38- نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتياز النفط في العراق، 1952-1925م، بيروت، 1980م.
39- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقمها 311/ 1697، ص58-21
40- جريدة العراق، العدد: 1324، 13 أيلول 1924م.
41- جريدة العالم العربي، العدد: 376، 13 حزيران 1925م.
42- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقمها 311/ 1697، ص58-36.
43- رجاء حسين حسني الخطاب، العراق والصراع العثماني الفارسي، بغداد، جامعة بغداد، 2001م، ص16.
44- مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة، 1949م.
45- محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، بغداد، 1965م.
46- كمال محمد سعيد الخياط، القطاع الزراعي في العراق، 1970م.
47- سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، النجف، 1973م.
48- مجموعة مذكرات مجلس الأعيان للاجتماع غير العادي، الدورة الأولى، 1925م، الجلسة: 4، بغداد، بلا تاريخ، ص58-56.
49- جريدة العالم العربي، العدد: 486، 21 تشرين الأول 1925م.